

Distr.: General
3 September 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/42، الذي يُطلب فيه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، بما فيها توصياتها المتعلقة بالمساءلة، وعن التقدم المحرز في أوضاع حقوق الإنسان في ميانمار، بما فيها حقوق مسلمي الروهينغا وسائر الأقليات.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن آخر المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-11455(A)



* 2 0 1 1 4 5 5 *

أولاً - مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/42، الذي طُلب فيه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تتابع تنفيذ حكومة ميانمار التوصيات التي قدمتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، بما فيها التوصيات المتعلقة بالمساءلة، وأن تواصل تعقب التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في ميانمار، بما فيها حقوق مسلمي الروهينغيا وسائر الأقليات.
- 2- وأعد التقرير على أساس المعلومات الأولية والثانوية التي جُمعت من مصادر شتى - بما فيها شهادات الشهود الأولية، والحكومة، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلو الأقليات الإثنية والدينية، والدبلوماسيون، والإعلاميون، والأكاديميون وخبراء آخرون. ومع أن المفوضية لم تتمكن من دخول البلد، فقد التزمت بمنهجية متسقة لجمع المعلومات عن طريق المقابلات عن بُعد مع أكثر من 80 من ضحايا وشهود انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وخضعت المصادر الأولية لعملية تحقق وتصديق صارمة باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر المستقلة أو غيرها من المصادر، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، صور السواتل والتقارير والبيانات الصادرة عن الحكومة. واتُخذت قرارات وقائية بشأن الحالات والحوادث والأنماط حيثما وُجدت أسباب وجيهة تحمل على اعتقاد كون الحوادث وقعت على النحو المبين. والتمست المفوضية من الحكومة معلومات عن المسائل المثارة في هذا التقرير، وأطلعت الحكومة على مشروع التعليق عليه. ولم يرد أي رد حتى الآن.
- 3- وانتهت ولاية بعثة تقصي الحقائق في أيلول/سبتمبر 2019⁽¹⁾. وأصدرت البعثة تقريرين كُلفت بتقديمهما⁽²⁾ وأربع ورقات مواضيعية⁽³⁾. وفيما يتعلق بهذا التقرير، حللت المفوضية 109 توصيات قدمتها بعثة تقصي الحقائق إلى الحكومة والأمم المتحدة في ميانمار، وصُنفت حسب الموضوع، بما في ذلك توصيات بشأن النزاع وحماية المدنيين؛ والمساءلة؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والحريات الأساسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والإصلاحات المؤسسية والقانونية؛ وإجراءات منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

ألف - النزاع وحماية المدنيين

- 4- ظلت ميانمار تشهد اشتباكات مسلحة مكثفة بين التاماداو وتنظيمات إثنية مسلحة، لا سيما في ولايات راخين وتشين وشان وكاشين وكابين. واستُبعدت راخين من وقف إطلاق نار من جانب واحد أعلنته التاماداو في كانون الأول/ديسمبر 2018 ومُدد باستمرار، وهو ينطبق على جميع الولايات الأخرى في البلاد. وفي آذار/مارس 2020، صنفت الحكومة جيش أركان منظمة إرهابية، الأمر الذي قلل من احتمالات وقف إطلاق النار. ولم تأبه التاماداو لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، بل شنت، بدلاً من ذلك، عملية تطهير أخرى في بلدة رايندونغ في 26 حزيران/يونيه 2020، الأمر الذي شرد آلاف المدنيين.

(1) قرار مجلس حقوق الإنسان 22/34.

(2) A/HRC/39/64 و A/HRC/42/50.

(3) A/HRC/39/CRP.2؛ و A/HRC/42/CRP.3 و A/HRC/42/CRP.4 و A/HRC/42/CRP.5، وهي متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/session42/Pages/ListReports.aspx.

ولايتا راخين وتشين

5- دعت بعثة تقصي الحقائق، في تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى وقف جميع العمليات الأمنية الحالية غير المشروعة وغير الضرورية وغير المتناسبة. وكررت المفوضة السامية والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار هذه النداءات. غير أن القتال بين التاماداو وجيش أراكا في ولايتي راخين وتشين اشتد منذ عام 2019 من حيث درجته وضارته، الأمر الذي أدى إلى وقوع قتلى وجرحى، وتدمير ممتلكات مدنية وأعيان مدنية أخرى، بما فيها مدارس وأماكن عبادة، وأجبر عشرات الآلاف من الناس على التشرّد الداخلي.

6- وتغيرت أساليب التاماداو باعتمادها دورياً على القوة الجوية ضد جيش أراكا، لكن يبدو في بعض الحالات أن المدنيين ربما كانوا مستهدفين مباشرةً. فقد كانت هناك زيادة كبيرة للغارات الجوية التي شنتها الطائرات المقاتلة، وهجمات المروحيات والمدفعية الثقيلة، وفي المعارك البرية في المناطق المدنية الأكثر كثافة سكانية. غير أنه يبدو، في معظم الحالات، أن جيش أراكا لم يكن نشطاً أو موجوداً في المناطق التي وقعت فيها هذه الهجمات ولم ترد تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة حينئذ. وفي 7 نيسان/أبريل 2020، شنت الطائرات المقاتلة غارة جوية في ولاية تشين، الأمر الذي أسفر عن مقتل سبعة مدنيين وجرح ستة نساء وطفل. ودُمرت ثمانية منازل وطاحونة للأرز وأجبر القرويون والقرويات على الفرار. ولا يزالون مشردين حتى تموز/يوليه 2020.

7- وفي حين أن العنف أضر بجميع المجتمعات المحلية في راخين وتشين، فقد تحمل مدنيو راخين والروهينغيا وطأة أثر النزاع. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 137 مدنياً وجرح 386 آخرين، بمن فيهم نساء وأطفال ومسنون. وتشمل هذه الأعداد وفاة 25 من الروهينغيا وجرح 44 آخرين. وقد يكون عدد الإصابات بين المدنيين في الربع الأول من عام 2020 تجاوز بالفعل عدد القتلى والجرحى المدنيين الإجمالي في عام 2019. وفي هجوم وقع في 29 شباط/فبراير 2020، فتحت قافلة تابعة للتاماداو النار على قرية في بلدة مراوك-يو، الأمر الذي أسفر عن مقتل ستة أشخاص من الروهينغيا وجرح ستة آخرين. وذكر شهود عيان أن التاماداو أطلقت النار عشوائياً على القرية لأكثر من ساعة بعد أن أصيبت مركبة في قافلته بأضرار من جراء انفجار لغم.

8- واستُهدفت مدارس ومواقع دينية ومنازل مدنيين في هجمات وألحقت بها أضرار المدفعية الثقيلة أو دوريات التاماداو⁽⁴⁾. وفي 13 شباط/فبراير 2020، أصيب ما لا يقل عن 17 تلميذاً تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و12 سنة، عندما سقطت قذيفة هاون على مدرسة ابتدائية في قرية خموي شونغ، في بلدة بوئيداونغ. وكان في المدرسة حينئذ أكثر من 60 طالباً. وفي 13 آذار/مارس، أصابت ثلاث دانات مدفعية ديراً في قرية تين ما، في بلدة كيوكتاو، الأمر الذي ألحق أضراراً جسيمة بالمبنى. وفي 29 آذار/مارس، في قرية فا برو، في بلدة مينيبا، أضرم جنود النار في منازل ومدرسة ودمروا الدير المحلي بقنبلة صاروخية.

9- وشنت وحدات التاماداو حملات اعتقال واحتجاز تعسفية واسعة النطاق على المدنيين. وزُعم أيضاً تعرّض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي بعض الحالات، جمّعت التاماداو كل السكان الذكور في القرى، معصبي العيون في الغالب، قبل نقلهم إلى أماكن مجهولة. وفي 19 نيسان/أبريل 2020، أُلقي القبض على 39 رجلاً وعوملوا معاملة سيئة في كياوك سيك. وحتى وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، لا يزال خمسة منهم رهن الاحتجاز

(4) من بين الهجمات الـ 12 على المدارس المسجلة في عام 2019، تُسببت 8 منها إلى التاماداو؛ انظر(ي) A/74/845-S/2020/525، الفقرة 127.

بتهمة ارتكاب جرائم إرهابية. وأكد أفراد العائلة هويات هؤلاء الأشخاص الخمسة في مقطع فيديو تداوله الناس على الإنترنت يظهر جنوداً يسيئون معاملة الرجال على متن قارب. وفي حادث آخر، في 26 شباط/فبراير 2020، توفي اثنان من الرجال الستة الذين اعتقلتهم التاماداو بالقرب من قرية تين ما، في بلدة كيوكناو، في الحجز بعد أن تعرضا للضرب والطعن والحرق بالماء المغلي. وعلق الجنود أحد الرجلين من قدميه من شجرة وضربوه. وأعيدت جثتهما إلى عائلتيهما. وحدثت اعتقالات وحالات اختفاء عديدة عند نقاط تفتيش عسكرية. وأدين عدد من الأشخاص المعنيين لاحقاً بارتكاب جرائم إرهابية وظلوا قيد الاحتجاز، بينما لا يزال آخرون في عداد المفقودين. وفي بعض الحالات، عثر أفراد العائلة على جثث ضحايا مصابة بجروح خطيرة، بعد أيام من اعتقالهم لأول مرة. فعلى سبيل المثال، في 16 نيسان/أبريل 2020 في كيوكناو، عثر على جثث ثلاثة رجال - كانوا محتجزين عند نقطة تفتيش عسكرية - في أحد الأنهار بعد أيام، عليها جروح ناجمة عن طلقات نارية وعلامات سوء معاملة قاسية.

10- وتشير الأدلة إلى أن وحدات التاماداو قتلت مدنيين خارج نطاق القانون في ظروف لم تكن تشهد اشتباكات مسلحة. وفي 22 نيسان/أبريل 2020، أطلق جنود التاماداو قنبلة صاروخية، الأمر الذي أدى إلى إصابة رجل بجروح خطيرة بينما كان يرمي الجاموس في بلدة مينيا. ولفظ أنفاسه الأخيرة في طريقه إلى المستشفى. وفي 30 أيار/مايو 2020، قتلت امرأة تبلغ من العمر 73 عاماً برصاص التاماداو بينما كانت تجمع الحطب في بلدة باليتوا.

11- وفي مناسبات عدة، أوقفت قوات الأمن مركبات كانت تنقل جرحى إلى المستشفيات، بعضهم توفي أثناء انتظارهم عند نقاط التفتيش. ويشمل ذلك وفاة فتى جريح يبلغ من العمر 15 عاماً في 13 نيسان/أبريل 2020 بعد أن أوقف، وكان لا يزال ينتظر، عند نقطة تفتيش عسكرية. فقد كان في سفر لتلقي علاج طبي عاجل بعد إصابته في قصف في قرية كيوكناو سيك أسفر عن مقتل اثنين من إخوته. وفي 11 أيار/مايو، أمر قسم الإدارة العامة في بلدة مونغداو بفرض قيود على نقل المصابين إلى المستشفيات. ويقتضي هذا الأمر من أي فرد أو منظمة الحصول على رسائل من مجموعة من المسؤولين المحليين والعسكريين قبل أن يتسنى نقل المصاب للعلاج.

12- وفي الفترة بين 19 آذار/مارس و29 نيسان/أبريل 2020، وقعت ثلاث هجمات استهدفت جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني في ولايتي تشين وراخين⁽⁵⁾. وفي كل حادث، كانت المركبات أو السفن المعنية تبرز شعارات أو أعلاماً رسمية. وفي 20 نيسان/أبريل، تعرضت مركبة تابعة لمنظمة الصحة العالمية لهجوم في بلدة مينيا أثناء نقلها عينات من "كوفيد-19" من راخين إلى يانغون. وأصيب كل من السائق والراكب، وهو مسؤول في وزارة الصحة والرياضة، بجروح ناجمة عن طلقات نارية، توفي السائق في إثرها. وفي 29 نيسان/أبريل، أمر رئيس ميانمار بإنشاء لجنة للتحقيق في الحادث. وحتى الآن، لم تعلن اللجنة عن نتائجها.

13- ومنذ بداية عام 2020، أحرقت وحدات التاماداو قرى ومنازل مدنية عدة في مناطق متضررة من القتال، تمشياً مع أسلوب الجيش الموثق جيداً في تدمير الممتلكات المدنية وانتهاكاً لمبدأ التمييز. واستخدم جنود التاماداو سواقل قابلة للاشتعال ومشاعل لحرق القرى والمنازل. وفي حالات عدة، أضرم الجنود النار في قرى هجرها سكانها في أعقاب اشتباكات أو إطلاق نيران الأسلحة الثقيلة. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في 26 أيار/مايو، أضرم التاماداو النار في أكثر من 60 منزلاً في قرية مي ليت وا، في بلدة باليتوا، بعد أن هجر السكان القرية بسبب الاشتباكات. ولم تقع أي اشتباكات في المنطقة وقت إحراق القرية.

(5) في 19 آذار/مارس 2020، أطلقت النار على زورق تابع للمنظمة الدولية للإغاثة في منطقة تاو كان في راخين، الأمر الذي ألحق به أضراراً. في 29 نيسان/أبريل 2020، تعرضت قافلة من خمس شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي لهجوم في ولاية تشين، وهي تنقل معونة غذائية إلى باليتوا. وأصيب أحد المقاتلين بجروح.

14- ووردت مزاعم بارتكاب جيش أركان انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها زرع ألغام أرضية في مناطق مدنية ونهب ممتلكات مدنية وماشية، إضافة إلى هدم 53 منزلاً للروهينغيا في سين خون تاينغ، في بلدة رايندونغ. وفر عشرات الروهينغيا من القرية بعد اختطاف اثنين من مسؤولي الروهينغيا المحليين، وزعم أن جيش أركان قتلتهما في أيار/مايو 2019. ولا يزال من فروا مشردين داخلياً.

15- وجاء في إحصاءات رسمية⁽⁶⁾ أن عدد المشردين بسبب النزاع بلغ 81 637 شخصاً حتى 7 تموز/يوليه 2020، علماً بأن جهات محلية فاعلة في مجال العمل الإنساني ذكرت أن العدد بلغ 190 708 أشخاص. ويوجد المشردون داخلياً حالياً في ملاجئ توجد في مواقع مرتجلة مؤقتة وفي مدارس وكنائس وأديرة. ومعظمهم مفتقر إلى الغذاء الكافي والمياه النظيفة، ويواجهون تهديدات أمنية بسبب الاقتتال، بما فيها الألغام الأرضية، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية التنقل والافتقار إلى سبل العيش والخدمات الأساسية. ويعيشون في مخيمات غير صحية ومكتظة، ومعرضون لخطر الإصابة بالأمراض، بما فيها الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

16- وتقلصت كثيراً إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما المشردين داخلياً، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ولا يزال ما يُقدَّر بنحو 750 000 شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في راخين وحدها. وجعل فقدان مصادر الدخل والغذاء الدعم الإنساني، بالنسبة للكثيرين، الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة. ومُنعت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المناطق المتضررة منذ تطبيق لوائح سفر ووصول جديدة في نهاية عام 2019. وتقلصت أيضاً إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية تقلصاً شديداً منذ آذار/مارس 2020 بسبب القيود المفروضة على مستوى البلديات من قبل السلطات في راخين وتشين. وفي حزيران/يونيه 2020، أضيفت طبقة أخرى من التصاريح الأمنية لنقل المعونة من يانغون إلى سيتوي، مع إمكانية وقف عمليات إيصال المعونة الإنسانية عند نقاط التفتيش العسكرية للاشتباه في احتمال تحويل المساعدة إلى جيش أركان، حتى بعد الحصول على جميع التصاريح اللازمة من السلطات. ولا يمكن إلا لعدد قليل من المنظمات الدولية الوصول إلى المناطق الواقعة خارج المدن الرئيسية محملة بمساعدة غير غذائية. وأدت الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالإذن إلى تعقيد الأنشطة الإنسانية في كل من راخين وتشين، الأمر الذي أدى إلى انقطاع وتأخير تقديم الخدمات الحيوية. ويضاف إلى ذلك أن القيود المفروضة على الوصول قوضت توفير خدمات الحماية في المناطق المتضررة من النزاع.

17- وأدت الحصار المستمرة والاشتباكات المسلحة إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالحصول على الغذاء في راخين وتشين. وفرضت السلطات ممارسات الطرق، الأمر الذي أغلق فعلياً الطرق بين البلديات، وقطعت الطرق المائية التقليدية - الأمر الذي أفضى إلى عرقلة سلاسل الإمداد. وأسفر الحصار عن ندرة الغذاء، وإفراغ مرافق تخزين الأغذية، وعدم وجود مخزون في الأسواق المحلية، إضافة إلى زيادات حادة في أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي أفضى إلى تضائل حصص الإعاشة اليومية للسكان. ففي بلدة باليتوا، حيث سدت التامدادو طرق النقل البرية والمائية منذ أوائل عام 2020، ارتفعت تكلفة كيس الأرز المنخفض الجودة من 30 000 كيات (21 دولاراً) إلى 120 000 كيات (84 دولاراً). واضطر بعض السكان إلى اللجوء إلى تدابير صارمة، مثل الاعتماد على نظام غذائي يقتصر على الفاكهة أو تناول جذوع أشجار الموز أو استهلاك العلف الحيواني. ويواجه سكان بلدة آن في راخين أيضاً نقصاً غذائياً مع تأثر سلاسل النقل والإمداد بالحصار الذي فرضته التامدادو منذ كانون الثاني/يناير 2020.

(6) انظر (ي) <https://reliefweb.int/map/myanmar/myanmar-myanmar-armed-forces-arakan-army-conflict-generated-displacement-rakhine-and-0>

18- ورغم توصيات بعثة تقصي الحقائق والمفوضة السامية والمقررة الخاصة، لم تستطع السلطات وقف أعمال العنف والعمليات العسكرية في راخين وتشين. وتسبب تدمير القرى ومنازل المدنيين في معاناتهم. ويشكّ شن هجمات مباشرة على المدنيين والأعيان المدنية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وإضافة إلى ذلك، يتعين على أطراف النزاع احترام مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومبدأ الامتناع عن الهجمات العشوائية، ومبدأ التناسب في الهجوم، ومبدأ الاحتياطات في الهجوم. وتبرر هذه النتائج إجراء مزيد من التحقيقات في السلوك الذي قد يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على يد التاماداو في ولايتي تشين وراخين.

ولايتا كاشين وشان

19- أبلغ أيضاً من ولايتي كاشين وشان عن أنماط من الانتهاكات والتجاوزات. ومع أن أطراف النزاعات أعلنت وقف إطلاق النار، فقد وردت أخبار عن اشتباكات بين التاماداو وتنظيمات إثنية مسلحة، من بينها أطراف في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وأُجريت تحقيقات فيها طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعرض المدنيون الذين يعيشون في المناطق المتضررة لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن وجماعات إثنية مسلحة. وتؤكد هذه الأحداث هشاشة الأمن في هذه المناطق بسبب توقف عملية السلام، وتثير القلق إزاء اشتداد الأعمال العدائية في شمال البلد وشماله الشرقي.

20- وأفادت تقارير بأن الإصابات بين المدنيين في كاشين وشان نجمت عن هجمات شنتها التاماداو على مناطق مأهولة بالمدنيين، بما فيها قرى، والاستخدام العشوائي للمدفعية الثقيلة والأسلحة النارية الصغيرة. وأفيد أيضاً بوقوع مجموعة من الانتهاكات الأخرى ارتكبتها التاماداو، من بينها الاعتقالات التعسفية؛ والاحتجاز مع منع الاتصال؛ وتعذيب المدنيين وإساءة معاملتهم؛ والتجنيد القسري والسخرة؛ واستخدام الأعيان المحمية، مثل المدارس، لأغراض عسكرية.

21- وتفيد تقارير بأن تنظيمات إثنية مسلحة اختطف مدنيين وضربتهم وقتلتهم، وجندت قرويين قسراً للعمل مرشدين وحمالين، وطالبت بفرض ضرائب على الأفراد الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وعرضت المدنيين للخطر باحتلال القرى أو إقامة معسكرات في الجوار. فالألغام الأرضية، التي يقال إن التاماداو والتنظيمات الإثنية المسلحة زرعتها، والذخائر غير المنفجرة، تمثل تهديداً كبيراً للمدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق، ولا سيما لعمال الزراعة وآخرين ممن يجعلهم عملهم على اتصال بالمناطق الملوثة. ووقعت مئات الإصابات نتيجة الألغام والذخائر غير المنفجرة. واستمرت النزاعات في التسبب في التشريد؛ ولا يزال 105 000 شخص مشردين داخلياً في 170 موقعاً في جميع أنحاء كاشين وشان منذ تشريدهم في عام 2011. واضطّر آلاف آخرون إلى الفرار مؤقتاً من منازلهم بسبب الاشتباكات، لكنهم تمكنوا من العودة منذئذ. وفي منتصف عام 2020، أفادت تقارير بأن التاماداو دمرت نقاطاً لفحص كوفيد-19 كانت تديرها منظمة استقلال كاشين ومجلس استعادة ولاية شان.

ولاية كاين

22- في كانون الثاني/يناير 2020، أدى استئناف أعمال البناء على طريق يربط كيوكي في إقليم باغو بهوبون في كاين، وما ترتب على ذلك من زيادة في وجود التاماداو في المنطقة، إلى اشتباكات مع اتحاد كارين الوطني، وهو تنظيم إثني مسلح وموقع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وأكدت التنظيمات المحلية أن التاماداو كانت تطلق بانتظام دانات مدفعية على مناطق مدنية لإجبار السكان على الفرار. وتشير الأرقام الأولية إلى أن أكثر من 2 000 مدني فروا إلى غابة مجاورة، حيث واجهوا

صعوبات في الحصول على الغذاء والخدمات. وأفادت تقارير بأن جنوداً من التاماداو قتلوا ثلاثة مدنيين في المنطقة المحيطة بأعمال البناء على الطريق في عام 2020، ويُزعم أنهم أحرقوا جثة أحد الضحايا. واستمرت الأنشطة المسلحة التي أدت إلى تشريد السكان بعد إعلان التاماداو وقف إطلاق النار في إطار أزمة كوفيد-19، إذ إن تقارير أفادت بأن المئات فروا من قراهم. وفي 6 أيار/مايو، أفادت تقارير بأن التاماداو دمرت ما لا يقل عن نقطتين لفحص كوفيد-19 كان يديرهما اتحاد كارين الوطني.

باء - المساءلة

23- لم تحرز ميانمار سوى تقدم محدود بشأن توصيات بعثة تقصي الحقائق بإجراء تحقيقات فورية وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة ومحاسبة مرتكبي الجرائم على جرائمهم المرتكبة في جميع أنحاء البلد. وفي نيسان/أبريل 2018، أعلنت التاماداو أن محكمة عسكرية، لا تزال كل إجراءاتها سرية، حكمت على أربعة ضباط وثلاثة جنود بالسجن 10 سنوات مع الأشغال الشاقة لمشاركتهم في قتل 10 رجال من الروهينغيا في قرية إن دين. لكن في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عفا القائد العام عنهم وأطلق سراحهم بعد أن قضوا أقل من سنة من مدة عقوبتهم. وتسلسلت الإجراءات والعفو على حد سواء الضوء على انعدام الشفافية والاستقلال في نظام القضاء العسكري في ميانمار وتأثير القائد العام على القضايا. وبالمثل، في 30 حزيران/يونيه 2020، أعلنت التاماداو أن محكمة عسكرية أدانت ضابطين وجندياً بتهمة "التهاون في اتباع التعليمات" خلال حادثة غو دار بيين في بوئيداونغ في عام 2017. وتمشياً مع الإجراءات العسكرية السابقة، ورغم تأكيدات التاماداو بالشفافية، فإن المعلومات المتعلقة بهويات الجناة ورتبهم والجرائم التي حوكموا بشأنها، وإجراءات المحاكمة والأدلة، والأحكام الصادرة في حقهم، لم تعلن بعد. وتتسم جميع العمليات التي تديرها التاماداو بالسرية وانعدام الاستقلال، الأمر الذي يجعل إجراءات المحاكمات العسكرية غير مناسبة لتحقيق العدالة في الجرائم التي يرتكبها الأفراد العسكريون ضد المدنيين. وفي حالة ولايتي كاشين وشان، لم تُجر أي تحقيقات أو محاكمات، حيث أفلت الجيش تماماً من العقاب على الجرائم التي وثقتها بعثة تقصي الحقائق في تلك المناطق.

24- وتمشياً مع الإجراءات السابقة الرامية إلى سَوق مفهوم المساءلة⁽⁷⁾، قدمت لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها الحكومة (ويشار إليها فيما يلي باسم اللجنة الوطنية) تقريرها إلى الرئيس في 20 كانون الثاني/يناير 2020. وباستثناء موجز تنفيذي من 14 صفحة يتضمن توصيات وبعض المرفقات، لم يُنشر التقرير بعد. ولا يمكن، على أساس المعلومات المتاحة، إجراء تقييم كامل للتحليل الوقائي والقانوني الذي تستند إليه النتائج والتوصيات، وكذلك أساليب عمل اللجنة الوطنية - بما في ذلك نوع المصادر واختيارها، والوصول إلى الشهود وحمايتهم، ولا سيما عدم مقابلة أي من ضحايا وشهود الروهينغيا في بنغلاديش. ولا تزال قائمة المخاوف الكبيرة السابقة بشأن هيكل هذه الآلية وولايتها وتوقيتها واستقلاليتها ونزاهتها. ولما كانت ولاية اللجنة الوطنية تركز تركيزاً محدوداً على أحداث محددة وقعت في راخين خلال فترة قصيرة دامت 12 يوماً، فإنه لم يُحقّق في أنماط أوسع نطاقاً للانتهاكات أو الجرائم المرتكبة في أنحاء أخرى من البلاد. ولا تزال سلطات ميانمار تنكر وقوع جرائم في تلك المناطق، وأن العنف الدوري والانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان ضد الأقليات في جميع أنحاء البلد ترتبط ارتباطاً أساسياً بالسياسات والممارسات التمييزية.

25- ولا تأخذ توصيات اللجنة الوطنية في الحسبان مواطني الضعف المؤسسي في نظام العدالة الوطنية ولا تعالجها معالجة كاملة. فلكي تتصدى ميانمار للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت على مدى

(7) A/HRC/39/44، الفقرات 95-99؛ وA/HRC/39/CRP.2، الفقرات 1601-1609؛ وA/HRC/36/37، الفقرات 56-59؛ وCEDAW/C/MMR/CO/EP/1، الفقرة 9.

عقود من الزمن، وترسي الديمقراطية وسيادة القانون، يجب عليها أن تكفل المساءلة، بما في ذلك من خلال مبادرات العدالة الانتقالية، مع الامتثال التام للمعايير الدولية، ومن خلال آليات نزيهة وذات مصداقية. وثمة حاجة إلى عملية إصلاح دستوري وقانوني ومؤسسي وإداري واسعة النطاق ينبغي أن تشمل جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وأن تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب ومنع تكرار الانتهاكات.

26- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، مثلت ميانمار أمام محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار). وخلال جلسات الاستماع العامة المتصلة بطلب الإشارة إلى التدابير التحفظية، الذي قدمته غامبيا والذي سعى إلى الحفاظ، ريثما يصدر قرار نهائي من المحكمة في القضية، على حقوق جماعة الروهينغا في ميانمار، وحقوق أعضائها وحقوق غامبيا بموجب الاتفاقية المذكورة آنفاً، أشار ممثل ميانمار إلى أنه لا يمكن استبعاد تجاهل القانون الدولي الإنساني، وأعاد التأكيد على استعداد ميانمار لمقاضاة المسؤولين. ولكن يبدو، حتى الآن، أن الخطوات المتخذة من خلال لجنيتها الوطنية وعمليات القضاء العسكري لم تكن كافية، وأنها كررت الأنماط السابقة المتمثلة في تأخير عمليات المساءلة الفعلية والإبقاء على الإفلات من العقاب. وخلال جلسات الاستماع التي عقدت أمام المحكمة، لم يعالج ممثلو ميانمار مسألة العنف الجنسي والجنساني معالجة كاملة، رغم ما خلصت إليه بعثة تقصي الحقائق من "نفشي الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، والعنف الجنسي ضد نساء وفتيات الروهينغا، وأحياناً الرجال والفتيان"⁽⁸⁾. أما ما هو متاح من نتائج اللجنة الوطنية فيما ينكر المسؤولية أو يرفضها، الأمر الذي يدعو إلى التشكيك في استعداد السلطات لضمان مساءلة حقيقية واستقلال اللجنة الوطنية.

27- وفي كانون الثاني/يناير 2020، أشارت محكمة العدل الدولية إلى تدابير تحفظية تقتضي من ميانمار اتخاذ جميع التدابير التي تدخل في نطاق سلطتها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تشكل إبادة جماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يخص أعضاء جماعة الروهينغا في إقليمها، وحفظ الأدلة المتعلقة بالمزاعم، وتقديم تقارير دورية عن التدابير المتخذة امتثالاً للتدابير التحفظية. وفي 22 أيار/مايو 2020، قدمت ميانمار تقريرها الأول، الذي لم يعلن عنه حتى الآن. وفي 8 نيسان/أبريل 2020، أصدر مكتب رئيس ميانمار توجيهين للموظفين العموميين، بمن فيهم العسكريون، يأمر أحدهما بعدم ارتكاب الأفعال المبينة في المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ويحظر الثاني إتلاف الأدلة المتصلة بالأحداث المشار إليها في التقرير النهائي للجنة الوطنية. ولا تتوفر معلومات عن إجراءات المتابعة التي اتخذتها السلطات لنشر محتوى هذين التوجيهين وإدكاء الوعي بهما بين المسؤولين والوكالات الحكومية على جميع المستويات.

28- وجاء إصدار التوجيهين الرئاسيين الداعين إلى حفظ الأدلة بعد ثلاث سنوات تقريباً من وقوع الحوادث في راخين. وخلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أن ميانمار سعت منذ آب/أغسطس 2017 إلى منع عودة الروهينغا من خلال الاستيلاء على الأراضي التي أخلت والمناطق التي طُهرت ومحو كل أثر لمجتمعات الروهينغا المحلية⁽⁹⁾. كذلك، تؤكد صور السواتل تأكيداً قاطعاً أن الهياكل المادية التي بنيت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017 لعودة الروهينغا، بما فيها مركز استقبال تونغ بيو ليت يار، ومركز استقبال نغا خو يا، ومركز عبور هلا بو خاونغ، شُيدت حيث كانت قرى الروهينغا من قبل، ومن ثم احتمال تدمير أي أدلة ربما كانت موجودة قبل ذلك في تلك المواقع. وهناك أدلة على حدوث إعادة إعمار مماثلة منذ عام 2017 في قرى متعددة في بلدة مونغداو، وكذلك في قرية باونغ زار في بلدة رايندونغ.

(8) A/HRC/39/CRP.2، الفقرة 1276.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 1182.

29- وطوال شهر أيار/مايو 2020، وردت تقارير تفيد بأن التآمرات أحرقت مساحات واسعة من بلدة بوثيرداونغ حيث كان يوجد ما بين خمس قرى وأكثر من اثنتي عشرة قرية من قرى الروهينغيا. وفّر آلاف الروهينغيا من هذه المناطق في عام 2017 خلال ما يسمى "عمليات التطهير" وبعدها، كما أن تدمير المباني الخالية استمر في هذه المناطق منذ إخلالها. وفي أيار/مايو، عادت التآمرات إلى المنطقة وأحرقت ما تبقى من قرى بين ما كيانونغ، ودون بينغ، وثين غا نيت، وسو تونغ، وكوني تونغ. وذكر شهود عيان أن حرق هذه المناطق لا علاقة له بالنزاع مع جيش أراكان، إذ إنه لم تقع أي اشتباكات في المنطقة. وفي رسالة موجهة إلى المفوضة السامية مؤرخة 17 تموز/يوليه 2020، ذكر الممثل الدائم لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أن الهجمات التي يُزعم أنها وقعت في أيار/مايو 2020 في بلدة بوثيرداونغ "لم تحدث قط".

جيم- العنف الجنسي والجنساني

30- لا يزال الإفلات من العقاب على ممارسة العنف الجنسي والجنساني مستمراً. ولا توجد آليات إبلاغ آمنة وفعالة وسهلة المنال ومراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن هذه الجرائم؛ ولا تزال الحكومة تنكر وقوعها إنكاراً جازماً في كل من حالات النزاع وغير حالات النزاع. واستبعدت اللجنة الوطنية أيضاً الأدلة على العنف الجنسي والجنساني الذي وثقته بعثة تقصي الحقائق. ولا يزال الضحايا وأسرهم يصطدمون بعقبات كبيرة في الإبلاغ عن العنف والحصول على الخدمات. وتشمل التحديات التي أبلغ عنها المدافعون عن الضحايا الحواجز اللغوية التي تواجه الأقليات الإثنية، والوصم، والخوف من التعرض لقوانين التشهير الجنائية إن كانت القضايا تتعلق بأفراد من الجيش. وتجعل أوجه القصور هذه من الصعب تقييم مدى العنف الجنسي في ميانمار، إذ إن من المرجح ألا تمثل الحالات القليلة المبلغ عنها سوى جزء يسير من الحالات التي تحدث في جميع أنحاء البلد. وتتسم هذه التحديات بحدة شديدة في المناطق الريفية والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث تعالج الحالات عادة من خلال دفع تعويضات عن طريق وسطاء من أطراف ثالثة، إن وُجدت.

31- ومنذ شباط/فبراير 2019، أنشأت الحكومة "مراكز أزمات جامعة" و"مراكز جامعة لدعم المرأة" تسدي خدمات صحية للناجين، ومأوى للأمهات والأطفال، ودعمًا قانونيًا لضحايا العنف الجنسي. ومع أن هذه خطوات إيجابية، فإن عدد المراكز قليل، كما أن فرص وصول أضعف الفئات السكانية إليها محدودة. ولا يزال منعهداً في ميانمار الحصول غير المقيّد على خدمات الاستجابة للعنف الجنسي والجنساني المجانية والسرية والمتعددة القطاعات. وفي حين أن وزارات الرعاية الاجتماعية، والإغاثة وإعادة التوطين، والصحة والرياضة وضعت بروتوكولات ومبادئ توجيهية لتعزيز الاستجابات التي تركز على الناجين، فإنه يجب زيادة الخدمات زيادة كبيرة مع إتاحة إمكانية وصول سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها والسكان المتضررين من النزاعات. ويجب أيضاً إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة المتخصصة في تقديم خدمات الاستجابة التي تركز على الناجين.

32- وبعد توقيع بيان مشترك مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في عام 2018، أنشأت الحكومة لجنة وطنية في آذار/مارس 2019 لوضع خطة عمل لتنفيذها. ومن دواعي الأسف أن الحكومة، خلافاً للممارسة الدولية المتبعة، لم تلتزم بعد بخطة عمل أُقرت بالاشتراك مع الأمم المتحدة، متذرعة بمخاوف متعلقة بالرصد والوصول. ومع أن مشروع خطة العمل لم يحظ بالموافقة بعد، فإنه يفتقر إلى الحماية الأساسية لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه. ومن بين المخاوف الأخرى الناشئة عن المشروع انعدام الإصلاحات اللازمة للتشريعات المتصلة به، وعدم شموليته، وكونه لا ينص على نهج محوّه الناجون، بما في ذلك آلية لتقديم الشكاوى تضمن سرية الشكاوى وحماية المشتكين من العقاب.

33- وفي كانون الثاني/يناير 2020، قُدم مشروع قانون منع العنف ضد المرأة إلى البرلمان في نهاية المطاف، بعد عملية صياغة مطوّلة بدأت في عام 2013. ورغم الشواغل التي أثارها المجتمع المدني والأمم المتحدة بشأن مضمون المشروع، فإنه لا يزال دون المعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أبرزت ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة⁽¹⁰⁾. ولذلك لا تزال هناك شواغل بشأن ما إذا كان هذا القانون، إن صدر بشكله الحالي، سيوفر حماية قانونية كافية للمرأة.

دال - الحقوق والحريات الأساسية

34- لم تُنفذ إلى حد بعيد التوصيات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق والمقررة الخاصة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وقبلتها ميانمار أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية للجميع واحترامها في ميانمار. ولا يزال المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيون والصحفيات والأفراد الذين يعبرون عن آراء مخالفة يتعرضون للمضايقة والملاحقة القضائية بسبب ممارسة حقوقهم، الأمر الذي يزيد من تآكل المساحة المتاحة لممارسة الحقوق والحريات الديمقراطية. ولا يزال النشاط يُسجنون بسبب الاحتجاجات السلمية في إطار قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية لعام 2011. ففي شباط/فبراير 2019، سُجن سبعة طلاب لمدة ثلاثة أشهر في ماندالاي بسبب عدم تقديمهم إشعاراً بتنظيم مظاهرة تدعو إلى تعزيز أمن الحرم الجامعي. وفي شباط/فبراير 2020، أُدين خمسة طلاب في يانغون بسبب احتجاجهم على إغلاق الإنترنت في غرب ميانمار.

35- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة القيود المفروضة على حرية التعبير، مع تجريم الصحافة والتقارير الصحفية المستقلة، ولا سيما بشأن المسائل المرتبطة بعمليات التناحداو العسكرية. وأُتهم رؤساء تحرير إذاعة صوت ميانمار ووكالتي نارانجارا وخيت ثيت الإخباريتين بارتكاب جرائم إرهابية في أوائل عام 2020 بعد تصنيف جيش أركان منظمة إرهابية وبعد نشرهم مقابلات مع متحدث باسم جيش أركان. واعتُقل ناي لين، من صوت ميانمار، في 30 آذار/مارس 2020 واحتُجز حتى 10 نيسان/أبريل 2020، بينما لا يزال رئيساً تحرير نارانجارا وخيت ثيت محتبئين مع بعض زملائهما. ورفعت التناحداو شكاوى ضد وسائل الإعلام بسبب تغطيتها للنزاع في راخين - بما في ذلك ضد أونغ مارم أو، رئيس تحرير مجموعة التنمية الإعلامية، في أيار/مايو 2019، وضد صحيفة أيارواي في نيسان/أبريل 2019، ورويتز في آذار/مارس 2020. ومع أن التناحداو سحبت بعض هذه الشكاوى، فإن الصحفيين المحليين يعتبرون هذه القضايا تهديداً لقدرتهم على أداء واجباتهم المهنية.

36- ويواصل التناحداو ومسؤولون حكوميون رفع قضايا التشهير، إذ أُبلغ عما يصل إلى 150 حالة في عامي 2018 و2019. وبعد عروض ساخرة تقليدية في منطقتي يانغون وأيارواي في نيسان/أبريل 2019، وُجه الاتهام إلى سبعة أعضاء من فرقة "جيل الطاووس للفن الساخر" بموجب المادة 505(أ) من قانون العقوبات والمادة 66(د) من قانون الاتصالات بتهمة التشهير بالجيش في ست محاكم بلدات. وأدانت محاكم متعددة ستة منهم، وأصدرت في حقهم أحكاماً بالسجن تتراوح بين سنة وخمس سنوات، ولا تزال التهم الموجهة إليهم في محكمتين في أيارواي معلقة. وتبين هذه القضية انتهاكات الحماية من قاعدة عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين والمشاكل الأساسية المتعلقة بالحق في محاكمة وفق الأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة.

(10) CEDAW/C/MMR/CO/EP/1، الفقرتان 17 و18.

37- وفي نيسان/أبريل، أمرت الحكومة شركات الاتصالات بمنع الوصول إلى 20 موقعاً شبكياً إعلامياً إثنياً، متذرعة بـ "الأخبار المزيفة". ومنذ حزيران/يونيه 2019، فُرض إغلاق الإنترنت عبر الهاتف المحمول في مناطق متضررة من النزاع في تشين وراخين. واحتُج بأسباب تتعلق بالأمن القومي لتبرير الحظر، ولكن التدابير الشاملة تحرم الناس الذين يعيشون في جميع أنحاء المنطقة من الحصول على المعلومات المنقذة للحياة، بما في ذلك طوال فترة أزمة كوفيد-19. وأعيدت خدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال في أيار/مايو 2020 في مونغداو فقط.

38- وقدمت بعثة تقصي الحقائق توصيات مفصلة إلى الحكومة بشأن خطاب الكراهية. وفي 20 نيسان/أبريل 2020، أصدر مكتب الرئيس توجيهاً إلى جميع الوزارات وحكومة الدولة وحكومات الأقاليم لاتخاذ جميع التدابير الممكنة للتبديد بجميع أشكال خطاب الكراهية ومنعها، وتشجيع المشاركة في أنشطة مكافحة خطاب الكراهية ودعمها. وينبغي أن يتبع هذه الخطوة الإيجابية الأولى تنفيذ منصف وغير تمييزي ومتساو، إضافة إلى وضع إطار قانوني وسياساتي شامل للتصدي للتمييز لأي سبب كان، بما في ذلك الانتماء الإثني والدين والنوع الاجتماعي والميل الجنسي. وعرضت المفوضية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مساعدة الحكومة على وضع إطار تشريعي وسياساتي من هذا القبيل بدلاً من مشروع قانون "مكافحة خطاب الكراهية" الذي قد يقلص أكثر من مساحة حرية التعبير. والأحكام الغامضة في مشروع ذلك القانون عرضة لسوء التطبيق، ويمكن أن تنتهك، إن اعتمدت بصيغتها الحالية، الحق في حرية التعبير انتهاكاً كبيراً.

39- وهناك قدر كبير من المحتوى المنشور على الإنترنت ينطوي على لغة تزدري الأقليات وتهينهم، وتشوه صورة من يُزعم أنهم يدعمون التنظيمات الإثنية المسلحة. وفي الآونة الأخيرة، واجه الناشطون المشاركون في حملة "لا تدعوني بالدخيل" المناهضة للتمييز على الإنترنت تهديدات ومضايقات بسبب دعوتهم⁽¹¹⁾. ومع أن فيسبوك اتخذ خطوات لتحسين عملياته في ميانمار منذ عام 2018، بما فيها حذف الحسابات الشخصية للمسؤولين العسكريين وصفحات المنظمات، فإن صفحات الدعاية العسكرية التي تنطوي على لغة عنصرية تحرض على الكراهية لا تزال على الإنترنت.

40- وعلى عكس توصية بعثة تقصي الحقائق التي تدعو إلى تيسير عودة المشردين داخلياً إلى ديارهم أو أماكنهم الأصلية، لا يزال الآلاف في المخيمات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وضعت الحكومة للسمات الأخيرة على استراتيجيتها الوطنية لإعادة توطين المشردين داخلياً وإغلاق مخيماتهم. وتشير هذه الاستراتيجية إلى المعايير الدولية الرئيسة، ويمكن أن تسهم في إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً. غير أن المحاولات الحالية لإغلاق مخيم كياوك تالون في ولاية راخين أثارت مخاوف شديدة. ولم تجر مشاورات ذات مغزى مع السكان الكامان والروهينغيا في المخيم، ومع ذلك فإنهم يرغبون في العودة إلى أماكنهم الأصلية. وإضافة إلى ذلك، يوجد موقع إعادة التوطين قيد البناء بالقرب من المخيم الحالي، وهو عرضة للفيضانات، ولا يمكن الحصول فيه على فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم. ويهدد هذا المقترح بالعزل الدائم للمشردين المعنيين وفصلهم.

هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

41- تشمل التزامات ميانمار بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واجبات احترام الحق في الغذاء والماء والتصحاح والسكن والصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والمشاركة في الحياة الثقافية وحمايتها وإعمالها. وكما هي الحال في العديد من البلدان الأخرى،

(11) يشير اسم الحملة إلى عبارة تنم عن ازدراء المسلمين في ميانمار.

تمكّن حقوق ملكية الأراضي وأمن الحياة في ميانمار نسبة كبيرة من السكان من الحصول على الغذاء والمأوى وسبل العيش وتحقيق النمو. وترى أقلية إثنية أن العلاقة بالأرض هي أيضاً علاقة روحية وثقافية واجتماعية. ومن الملاحظ أن القضايا المتعلقة بالأراضي كثيراً ما تتخذ أبعاداً سياسية نظراً للنزاعات المسلحة العديدة بين التاماداو والمنظمات الإثنية المسلحة.

42- وحثت بعثة تقصي الحقائق في توصياتها على بذل المزيد من العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في جميع الاستثمارات في المناطق المتأثرة بالنزاعات، ولا سيما في ولايات كاشين وراخين وشان. وشددت أيضاً على ضرورة تنفيذ المشاريع الإنمائية بطريقة عادلة ومنصفة وغير تمييزية ومستدامة وغير مسببة. وتدل الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي على أن الأمر لم يكن كذلك.

43- وفي أيلول/سبتمبر 2018، أدخلت التعديلات على قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبيكر لعام 2012 شروطاً بيروقراطية جديدة للحصول على تراخيص لاستخدام الأراضي التي يُعلن أنها "شاغرة" أو "بور" أو "بكر" بموجب القانون، ومعظمها يقع في ولايات ميانمار التي تقطنها إثنيات، الأمر الذي يسهل أنشطة الزراعة والتعدين وغيرها من الأنشطة الواسعة النطاق. ورغم أن التعديلات تعترف بالاستخدام العرفي للأراضي لأول مرة، فإن الحياة العرفية لا تزال غير محددة قانوناً ولا تخضع لحماية محددة في إطار ميانمار القانوني المعقد الذي يحكم استخدام الأراضي. ونتيجة التعديلات هي تجريد ملايين صغار المزارعين وتجريم استخدامهم المستمر للأراضي، ما لم يتقدموا بطلبات للحصول على التصاريح المطلوبة حديثاً ومُنحت هذه التراخيص في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ التعديلات.

44- وفي آب/أغسطس 2019، أقر البرلمان قانوناً لحياة الأراضي وإعادة التوطين وإعادة التأهيل سيحل محل قانون حياة الأراضي لعام 1894. ومع أن القانون الجديد يتضمن أهدافاً سياسية إيجابية، وقائمة نهائية بفئات "الأغراض العامة" لعمليات مصادرة الأراضي، ومتطلبات لإجراء دراسات استقصائية لتحديد بعض السكان الذين يحتل أن يتأثروا، وتقييمات للأثر البيئي والاجتماعي، ولوضع خطط لإعادة التوطين وإعادة التأهيل، فإنه لا يزال قاصراً جداً عن الوفاء بالتزامات ميانمار بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعض فئات الأغراض العامة فضفاضة أكثر من اللازم، الأمر الذي يهدد بتغليب المصالح التجارية على الحقوق الفردية والتكليف الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، لا يتطرق القانون إلى فئات عديدة من الأشخاص الذين سيتأثرون به - مثل الذين شردهم النزاع والذين لهم حقوق الاسترداد، وأولئك الذين يستخدمون الأراضي جماعياً - وهو ما يتعارض مع الالتزام بعدم التمييز بمقتضى العهد.

45- وفي شباط/فبراير 2020، أقر البرلمان تعديلات على قانون الأراضي الزراعية لعام 2012، الذي كان قد أنشأ بشكل أساسي سوقاً قانونية للأراضي من خلال تقنين حياة الأراضي الريفية عن طريق نظام لشهادات استخدام الأراضي ونظام للتسجيل. ورغم بعض العناصر الإيجابية، يبدو، عموماً، أن التعديلات تفاقم إخلالات قانون عام 2012. ويجرم القانون حالياً، على وجه الخصوص، عدم تنفيذ شرط بيروقراطي يقضي بطلب شهادات استخدام الأراضي والحصول عليها. وإضافة إلى ذلك، أزيل الآن الشرط الأصلي الذي ينص على ضرورة إعادة الأراضي المصادرة غير المستخدمة، الأمر الذي يزيد من مخاطر الإفراط في الاستيلاء على الأراضي. ووسعت التعديلات أيضاً نطاق تعريف "الأراضي الزراعية" بحيث يشمل استخدام الأراضي عُرفياً أكثر من السابق، الأمر الذي يفضي إلى تحويل الأراضي إلى سلعة بوصفها مورداً اقتصادياً تملكه الدولة، بدلاً من الاعتراف بالمفاهيم الثقافية المرتبطة بالأراضي لدى الجماعات الإثنية.

46- وبالتوازي مع ذلك، أطلقت الحكومة في آب/أغسطس 2018 خطة التنمية المستدامة في ميانمار، وأطلقت في أوائل عام 2019 مصرف مشاريع ميانمار، اللذين يوفران معاً إطاراً للسياسات العامة ومستودعاً للمشاريع الاستثمارية متاحاً للجمهور. وخلال الفترة نفسها تقريباً، التزمت الحكومة أيضاً بالممر الاقتصادي بين الصين وميانمار - وهو إطار لمشاريع البنية التحتية والتجارة والنقل واسعة النطاق التي تشكل جزءاً من مبادرة الحزام والطريق الصينية.

47- ولا تزال التفاصيل المتعلقة بخطة الممر الاقتصادي بين الصين وميانمار نادرة، الأمر الذي يطرح تحدياً للوعود بالشفافية والتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة. ولكي تفي ميانمار بالتزاماتها الإجرائية بموجب العهد، يجب إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة للمتضررين، بحيث يمكن إجراء مشاورات حقيقية قبل أي تدخل في الحقوق التي يحميها العهد. وجاء في تقارير عامة أن المشاريع الرئيسة في إطار الممر الاقتصادي تشمل خط سكة حديد فائق السرعة - مع طريق سريع مواز - يمتد من روييلي في مقاطعة يونان، بالصين، عبر ميوز في ولاية شان الشمالية، إلى كيوكفيو، بولاية راخين، ويتفرع جنوباً في ماندالاي إلى يانغون؛ وثلاث مناطق جديدة للتعاون الاقتصادي في الطرف الشرقي من الممر الاقتصادي؛ ومنطقة رابعة جديدة للتعاون الاقتصادي في الغرب - منطقة كيوكفيو الاقتصادية الخاصة - تشمل ميناء في أعالي البحار. وفي كلا طريقي الممر الاقتصادي، تساعد النزاع المسلح بين التاماداو والتنظيمات الإثنية المسلحة تصاعداً كبيراً خلال العامين الماضيين. ومن دون التشاور المناسب مع المجتمعات المحلية المتضررة، وضمانات المنافع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المنافع التي تعود على أفراد تلك المجتمعات المحلية، وتوفير وسائل حماية محددة للممارسات الثقافية والدينية وغيرها من الممارسات، فإن هذه التنمية الاقتصادية الإقليمية قد لا ترقى إلى مستوى رؤيتها المتمثلة في المساهمة مادياً في بناء السلام.

48- ولا شك أن التنمية المستدامة أمر حاسم إذا ما كان على ميانمار أن تواصل انتشار سكانها من الفقر وضمان أعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد تدريجياً وباستمرار. وإن تصدّي الحكومة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 يفي إلى حد ما بالتزاماتها بموجب العهد. بيد أن القوانين المذكورة أعلاه تمارس ضغطاً هائلاً على الأراضي الريفية في ميانمار. وهي تبيح، مجتمعةً، مصادرة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية بجمع في إطار رؤية للتنمية الواسعة النطاق المتصلة بالأراضي على حساب آحاد المزارعين والمجتمعات المحلية وحقوقهم في الحفاظ على أراضيهم وسبل عيشهم وحياتهم الثقافية. ثم إن تقنين سوق الأراضي دون ضمانات عامة قوية - بما فيها وجود قضاء مستقل، ووسائل إعلام حرة، ونظام شامل للضمان الاجتماعي - قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة وإثارة منازعات جديدة.

واو- الإصلاحات المؤسسية والقانونية

49- خلافاً لتوصيات بعثة تقصي الحقائق، لم تُراجع القوانين والأوامر والسياسات والممارسات على جميع مستويات الحكومة، التي تحد من حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع أو التي تنطوي على تمييز في تطبيقها أو تأثيرها، ولم تُعدل أو تُلغ. ولا تزال قوانين حماية الأعراق والأديان الأربعة سارية ولا تزال تطرح مخاطر جسيمة لحقوق الأقليات والنساء والأطفال. هذا، والبرلمان مستمر في اعتماد قوانين تنطوي على تمييز في الصياغة أو التأثير، بما فيها قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر بصيغته المعدلة في عام 2018، الأمر الذي يؤثر على الأقليات الإثنية تأثيراً غير متناسب. وفي عام 2019، سنت ميانمار قانوناً جديداً لحقوق الطفل يحمي العديد من الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل ويجرم الانتهاكات الجسيمة الستة التي تمس الأطفال في النزاع المسلح. وينص القانون على تسجيل جميع المواليد، لكنه لا يضمن لجميع الأطفال الحق في الحصول على الجنسية.

50- وتواصل الحكومة عملية تحقيقها من الجنسية استناداً إلى قانون المواطنة لعام 1982 قائلةً إنها أصدرت 1 144 بطاقة تحقق وطنية في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019. وكان التجاهل مصير توصيات بعثة تقصي الحقائق لإنهاء هذه العملية وإعادة حقوق الروهينغيا في الجنسية. ولا تزال المفوضية تتلقى تقارير تفيد بأن الروهينغيا مجبرون، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على قبول بطاقات التحقق الوطنية، بمن فيهم بعض من أُطلق سراحهم من السجن في أوائل عام 2020. وفي نيسان/أبريل 2020، أُطلق سراح نحو 800 شخص اعتُقلوا أو سُجنوا في أنحاء أخرى من البلد، من بينهم قاصرون غير مصحوبين لا تقل أعمارهم عن 14 عاماً وكانوا مسجونين لمدة عامين، وأُعيدوا إلى ولاية راخين حيث كانوا رهن الحجر الصحي بسبب كوفيد-19. وذكر أفراد من هذه المجموعة أنه طُلب من كثيرين قبول بطاقات التحقق الوطنية كي يُفرج عنهم من الحجر الصحي. ولا يزال الاعتراف بحقوق المواطنة منفصلاً عن عملية التحقق، الأمر الذي لم يسفر عن تحسن في وضع الروهينغيا، بما في ذلك ما يتعلق بحرية التنقل. وليس هناك ما يشير إلى أن الحكومة ستغير سياسة الحرمان من الجنسية التي تنتهجها أو تراجع عن قراراتها التي اتخذتها قبل انتخابات عام 2015 والتي رفض بموجبها منح الروهينغيا حق التصويت والترشح للانتخابات، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على نزاهة انتخابات عام 2020. ولا تزال رؤية إقصائية للمواطنة وكون ميانمار تقوم على مفهوم "الأعراق الوطنية" تدعم هذه التدابير وغيرها من التدابير التمييزية.

51- وحاولت الحكومة تنقيح الدستور في عامي 2019 و2020. بيد أن المقترحات فشلت في معظمها نظراً لحق النقض الذي يتمتع به الممثلون العسكريون في البرلمان بحكم الواقع. وكان من شأن التعديلات المقترحة أن تساعد على تحقيق الديمقراطية في البلد، بسبل منها تقليص دور الجيش في الحكومة. وفي عام 2019، خضع قسم الإدارة العامة للسيطرة المدنية، وهي خطوة إيجابية نحو نزع الصبغة العسكرية حدثت خارج عملية تعديل الدستور.

52- ولا يزال القانون المحلي في ميانمار لا يشمل الجرائم بموجب القانون الدولي، ولم يتحقق أي تقدم في تعديل القانون لمنح المحاكم المحلية اختصاصاً في الجرائم الدولية. ولا يزال المدعون العامون والسلطة القضائية يفتقران إلى الاستقلالية، وكثيراً ما تنتهك حقوق المحاكمة العادلة. ويقتضي "دليل المحاكمة العادلة" الصادر عن مكتب المدعي العام الاتحادي ومدونة أخلاقيات القضاء الصادرة عن المحكمة العليا التقييد بالمعايير في سير الإجراءات؛ ولا يكاد يُذكر لذلك أثر في الواقع.

53- وثمة مخاوف تتعلق باللجنة الوطنية الميانمارية لحقوق الإنسان وامتثالها المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) في أعقاب تعيين 11 من المفوضين والمفوضات الجدد في كانون الثاني/يناير 2020. وفي حين أن أربعة من المفوضين نساء، فإن جميع المفوضين والمفوضيات من موظفي الخدمة المدنية السابقين، وبعضهم لديه خلفية عسكرية، وجميعهم يفتقرون إلى الخبرة في مجال حقوق الإنسان. ولا يوجد ممثلون من المجتمع المدني أو الأقليات. وخلال جائحة كوفيد-19، التزمت اللجنة الصمت وكانت بياناتها العلنية الوحيدة هي الإشادة بالحكومة والالتزام على أعمالهما، بما في ذلك وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد الذي يستبعد ولاية راخين. ويثير هذا الأمر مزيداً من القلق بشأن استقلاليته وقدرة على العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

زاي- الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في ميانمار

54- استناداً إلى توصيات بعثة تقصي الحقائق، اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خطوات عديدة لتنفيذ خطة عمل "حقوق الإنسان أولاً"، والدعوة اللاحقة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة⁽¹²⁾، في جميع أنشطته القطرية. وأنجزت عدة عمليات بنجاح، لكن اندلاع جائحة كوفيد-19 أدت إلى تأخيرات في عمليات أخرى. وأنشئ فريق عامل يتألف من ممثلين للفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان التابع لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، ويضم أيضاً ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والمناخين، لتقييم مدى ملائمة توصيات بعثة تقصي الحقائق لعملهم في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني في ميانمار ورصد تنفيذ التوصيات. وأوصى "تقرير روزنتال" المستقل، الذي صدر بشأنه تكليف من الأمين العام⁽¹³⁾، في جملة أمور، بإنشاء آليات لضمان استمرار الحوار بين المناخين والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان، وبأن تعتمد الأمم المتحدة في ميانمار، من خلال الآليات القائمة، مثل استراتيجية الحماية التي وضعها الفريق القطري للعمل الإنساني، إلى رصد تنفيذ الحكومة توصيات بعثة تقصي الحقائق وتقديم تقرير عن ذلك.

55- وكان المحور الرئيس لعمل فريق الأمم المتحدة القطري رسم استراتيجية مشتركة لحقوق الإنسان، بدعم من مكتب المنسق(ة) المقيم(ة)، لتوفير إطار للسياسات العامة مصمم خصيصاً لتعزيز احترام حقوق الإنسان تماشياً مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وخطة عمل "حقوق الإنسان أولاً". ووُضعت الاستراتيجية بعد مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة المعنيين داخل الأمم المتحدة وخارجها، واعتمدت أيضاً على النتائج التي خلص إليها تقرير روزنتال. وتشمل الاستراتيجية أربعة أهداف رئيسة، هي: (أ) عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ب) حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ (ج) مكانة الأمم المتحدة بوصفها جهة فاعلة ذات مصداقية ومبادئ وفعالية؛ (د) التغيير الثقافي في الأمم المتحدة.

56- وفي عام 2019، قادت المفوضية إنشاء نظام إبلاغ للإنذار المبكر، وهو نظام أمدّ الفريق القطري بتحديثات شهرية تحدد التطورات في مجال حقوق الإنسان، وتقييمات المخاطر، والاعتبارات المتعلقة بالإجراءات المبكرة المحتملة. واعتماداً على المساهمات المقدمة من جميع كيانات الأمم المتحدة، استحدثت النظام عملية قائمة على توافق الآراء لجمع البيانات وتحليلها في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" وجدول أعمال الأمين العام المتعلق بالوقاية. ودعم عمل الفريق القطري من حيث تنسيق أنشطة الدعوة وتحديد أوجه التآزر بين البرامج القائمة لتعزيز امتثال سلطات ميانمار معايير حقوق الإنسان.

57- وتدعم المفوضية عملية لإجراء تحليل متعلق بالعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لعمل الأمم المتحدة مع سلطات ميانمار والقطاع الخاص، تماشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبلغ المنسق المقيم الحكومة رسمياً، في آب/أغسطس 2019، بالتزام الأمم المتحدة بتنفيذ هذه العملية. وإضافة إلى ذلك، أحاط فريق الأمم المتحدة القطري علماً، وفق الأصول، بجميع النتائج

(12) انظر(ي) www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Asperation_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf

(13) انظر(ي) www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/Myanmar%20Report%20-%20May%202019.pdf

والاستنتاجات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن المصالح الاقتصادية للجيش في ميانمار⁽¹⁴⁾، واتخذ إجراءات ملموسة لضمان خضوع برامجها وأنشطتها في مجال المشتريات لعملية شاملة فيما يخص بذل العناية الواجبة. ونفذت وكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة في البلد عملياتها الخاصة المتعلقة ببذل العناية الواجبة لفحص جوانب برامجها وتنفيذ المشاريع الخاصة بها.

58- وفي نيسان/أبريل 2019، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً عاماً متعدد أصحاب المصلحة معنياً بترتيبات رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليله والإبلاغ عنه. والغرض منه هو جمع البيانات دوماً عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وإفادة عملية تحليل الاتجاهات، وتحديد الفرص المتاحة لانخراط الأمم المتحدة في زيادة امتثال ميانمار التزاماتها الدولية. وتتواصل الجهود لتدعيم خدمات الاستجابة التي تركز على الناجين من خلال العمل عن كثب مع الشركاء في المناطق التي لا يمكن للأمم المتحدة الوصول إليها مادياً.

ثالثاً – الاستنتاجات

59- رغم إحراز بعض التقدم، الذي يشمل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية إغلاق مخيمات المشردين داخلياً وسن قانون حقوق الطفل، فإن حالة حقوق الإنسان في ميانمار لا تزال تثير قلقاً بالغاً، مع استمرار ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب في مختلف أنحاء البلد في حق أفراد وفئات من السكان. ولم يحرز أي تقدم ملموس نحو المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ولتحقيق تقدم في إنهاء الإفلات من العقاب، وما يرتبط بذلك من دوامة التمييز والعنف وسوء المعاملة، يتعين على الحكومة والتامداد أن يتجاوزا العمليات المغلقة والمبهمّة التي تدعي القيادة العسكرية بموجبها أنها تخضع نفسها للمساءلة من خلال تسلسل قيادتها. ويجسد هذا النهج التصريحي الذي أدلى به أمام محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2019 ومؤداها أن ميانمار ستتولى، من خلال نظام القضاء العسكري في ميانمار، التحقيق مع الأشخاص المدعى أنهم مسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة ومقاضاتهم. وهو يجسد نظرة إلى جيش فوق القانون، الوطني والدولي على حد سواء، ولا يخضع للمساءلة أمام أحد سوى نفسه. وتستوجب المساءلة الحقيقية آليات مستقلة وشفافة وخاضعة لإدارة مدنية لتضمن النزاهة، ومن ثم تبني المصادقية وثقة الناس. ويجب أيضاً دعم المساءلة بعمليات العدالة الانتقالية، التي تشمل ضمان الحق في معرفة الحقيقة، والتعويضات، وضمانات عدم التكرار، وكلها غير موجودة حالياً.

60- وبالمثل، تشدد السلطات على "سيادة القانون"، لكن هذا الأمر يجب أن يتجاوز نهج "القانون والنظام" الذي يبرر السياسات القمعية والمواقف التمييزية التي لا تزال متجذرة إلى نهج يعزز الشمول واحترام الحقوق والمبادئ الديمقراطية. ويجب السماح للصحفيين والناشطين والمجتمع المدني بالعمل بحرية ودون عوائق والتعبير عن أنفسهم دون خوف من الانتقام لممارستهم هذه الحقوق. فالبلد المزدهر الذي يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون يحتاج إلى أصوات ومؤسسات مستقلة، بما فيها تلك التي لديها ولاية محددة في مجال حقوق الإنسان، وإلى الاحترام الكامل لجميع الطوائف دون تمييز لأي سبب كان. وإلى أن تحدث هذه التغييرات، لا يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في ميانمار.

(14) A/HRC/42/CRP.3، متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/.session42/Pages/ListReports.aspx

رابعاً - التوصيات

61- تكرر المفوضية تأكيد التوصيات الواردة في التقارير السابقة التي أعدتها المفوضية السامية وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وبعثة تقصي الحقائق. وإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية التوصيات التالية:

- (أ) إلى حكومة ميانمار:
 - 1' تمديد وقف إطلاق النار فوراً في جميع أنحاء البلد وإنهاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛
 - 2' إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشاملة في جميع ادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في السلوك الذي قد يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ولايتي راخين وتشين، وفي جميع ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، والحرص على تقديم الجناة إلى العدالة من خلال عمليات شفافة وذات مصداقية؛
 - 3' الإقرار بأن جرائم جنسية وقعت في ولاية راخين وأجزاء أخرى من البلد، واتخاذ تدابير ملموسة لتحديد هوية الجناة ومساءلتهم، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات النفسية - الاجتماعية للناجين؛
 - 4' توطيد بناء المؤسسات والإصلاحات الهيكلية لدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، من خلال نهج تشاركي وشامل - بما في ذلك الجهود الرامية إلى ضمان استقلال السلطة القضائية، وإصلاح قطاع الأمن لتعزيز الرقابة المدنية؛
 - 5' تيسير وصول المفوضية إلى البلد، ريثما يُنشأ مكتب لها فيه، والعمل مع المفوضية في مجال التعاون التقني؛
 - 6' تعديل قانون المواطنة لعام 1982، والفصل بين الإثنية والمواطنة، وإعادة الجنسية إلى الروهينغيا؛
 - 7' إيجاد حلول مستدامة للمشردين وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإغلاق مخيمات المشردين داخلياً، امتثالاً للمعايير الدولية؛
 - 8' ضمان امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار امتثالاً تاماً لمبادئ باريس، وتعيين مفوضين من خلال عملية شفافة، وضم اللجنة ممثلين عن المجتمع المدني والأقليات الإثنية؛
 - 9' إصدار وقف اختياري لمصادرة الأراضي بموجب قانون الأراضي الزراعية لعام 2012، وقانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر لعام 2012، وقانون حيازة الأراضي لعام 1894/قانون حيازة الأراضي وإعادة التوطين وإعادة التأهيل لعام 2019، إلى أن يوضع إطار لإدارة الأراضي، يتوافق مع سياسة استخدام الأراضي المعتمدة في عام 2016؛
 - 10' تهيئة بيئة ملائمة لوسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، بسبل منها الاعتراف علناً بقيمتها في مجتمع ديمقراطي، والتوقف عن تجريم ممارستها للحقوق والحريات؛
 - 11' التعاون والانخراط الهادف مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار المعينة حديثاً والآليات الدولية ذات الصلة المعنية بالعدالة والمساءلة.

(ب) إلى الجماعات الإثنية المسلحة في ميانمار:

اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للأعمال العدائية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

(ج) إلى الأمم المتحدة في ميانمار:

1' مواصلة تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق، ومواصلة الدعوة إلى مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، بطريقة شاملة ومتعددة الأوجه تركز على إعمال حقوق الضحايا ومنع العودة إلى الإجرام؛

2' كفالة أن تتضمن جميع البرامج القطرية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان وأن تخضع لعمليات بذل العناية الواجبة.